

Distr.: General
11 December 2001
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البنود ٣٥ و ٨٩ و ٩٥ و ٩٧ و ١١١ و ١١٩ و ١٦٦
من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات
في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من
جميع نواحي هذه العمليات

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

المراقبة الدولية للمخدرات

مسائل حقوق الإنسان

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بوصفي ممثلاً للدولة التي ترأس الهيئات القانونية لرابطة الدول المستقلة، أن
أحيل إليكم طيه نص البيان الذي اعتمده رؤساء الدول الأعضاء في الرابطة، في ٣٠ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في موسكو، بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الرابطة
(انظر المرفق).

وسأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٥ و ٨٩ و ٩٥ و ٩٧ و ١١١ و ١١٩ و ١٦٦ من
جدول الأعمال.

(توقيع) س. لافروف

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة
البيان الذي اعتمده رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الرابطة

نحن رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، إذ نقيّم المسار المعقّد الذي قطعتة الرابطة في عشر سنوات، وإذ نخلص إلى استنتاجات فيما يتعلق بهذه الفترة، التي كانت حُبلى بالأحداث وعلى قدر عظيم من الأهمية، نود أن نوضح الآتي.

لقد أتت الرابطة إلى الوجود عند منعطف تاريخي، كانت فيه بلداننا أمام مهمة لا مثيل لها من حيث الحجم، تتمثل في القيام بإعادة هيكلة جذرية للعلاقات السياسية والاقتصادية في المساحات الشاسعة لمنطقة أوراسيا. وما من شك في أن الإنجاز الذي حققته الرابطة في حصول الدول الأعضاء على حق السيادة، هو كفالة سير تلك العملية بصورة روعيت فيها الأصول ولم تتمخض عن إثارة قلاقل جيوسياسية عميقة. ونجحت الرابطة بصفة أساسية في المحافظة على ما بين الشعوب من روابط تشكلت على امتداد القرون، وتمكّنت إلى حد ما من تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتفكك الدولة الواحدة، وكفالة وجود الشروط المؤسسية والقانونية اللازمة للتعاون وقيام حوار عادل. وشجّعت الرابطة قيام الدول المستقلة وتمتع كل منها بجزية اختيار النموذج الخاص بها لكيان الدولة والبنية الاقتصادية، واختيار طريقها الخاص للاندماج في المجتمع الدولي، كما أصبحت أداة مفيدة في حل عدد من المشاكل المحددة. ونحن لم نحقق بعد كل ما جرى التخطيط له؛ لكننا برغم ذلك مقتنعون بأن الرابطة تملك إمكانيات إيجابية ضخمة، يمكن ويجب استخدامها لمصلحة شعوبنا. ولا مراء في أن تعميق التعاون المتعدد الأطراف داخل الرابطة، يتماشى مع المحافظة على المصالح الوطنية للدول الأعضاء، ويتطابق مع المسار العام للاتجاهات العالمية.

وتشكّل رغبة بلداننا المشتركة في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية منتظمة، وفي الاندماج بكرامة في المجتمع الدولي، أسسا سليمة للتعامل المتبادل في إطار الرابطة. ونحن نرى أن الحكمة من وجود الرابطة، تتمثل في تعزيز تحقيق هذه الأغراض عبر التعاون والجهود المشتركة للدول الأعضاء. والمعيار الرئيسي لتقييم أنشطة الرابطة هو النتائج العملية لمهمة زيادة رفاه مواطني دولنا، وكفالة حصولهم على ضمانات لنطاق واسع من الحقوق في مجالات التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتنمية الثقافية والعلاقات المتبادلة - وباختصار، حدوث تحسّن فعلي في حياة الناس.

ونحن نعتبر من الضروري إغناء عمل الرابطة بانتظام بمدخلات معينة، مع التركيز على المجالات التي يمكن أن تحقق فيها الجهود المشتركة أفضل تأثير.

والاهتمام الموضوعي بتكثيف التعاون التجاري والاقتصادي - وهو الأساس لكافة أشكال التعامل المتبادل داخل الرابطة - ليس نتيجة للطبيعة المتداخلة، تاريخياً، لاقتصادات بلداننا فحسب، بل وللتوسع المتزايد لعمليات العولمة. ويفتح التكامل الإقليمي ودون الإقليمي فرصاً للتكيف المشترك مع الواقع السياسي والاقتصادي لعالمنا المعاصر، ويتيح إمكانية الاستخدام الفعال لميزات العولمة، مع محو آثارها السلبية، وذلك أساساً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. والتعاون بشأن سياسات التجارة الخارجية وحماية الأسواق الداخلية للدول الأعضاء ضروري في هذا السياق.

ونحن نعلق أهمية كبرى على تأسيس منطقة تجارة حرة داخل نطاق الرابطة، مع مراعاة مصالح جميع الشركاء فيها. ولا بد لهذه الجهود من أن تؤدي إلى الإزالة التدريجية للحواجز أمام التجارة المتبادلة، وإقامة نظام فعال للدفع والتسويات، ووضع أسس قانونية مواكبة، بما يمكن من كفاءة التنافس الحر في الأسواق الوطنية.

والمهمة ذات الأولوية في مجال التعاون الاقتصادي هي إقامة أشكال من التعاون الموجّه نحو التكامل في مجالات الإنتاج، وأنشطة الاستثمار، وعمل الهياكل الصناعية والمالية المشتركة. وسيولى اهتمام خاص للعمل على مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتجارة الخارجية والضرائب والجمارك للدول الأعضاء في الرابطة.

وبسبب وضعها على الخارطة السياسية، تجد بلدان الرابطة نفسها على خط المواجهة في مكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين، ومافيا المخدرات التي تعمل عبر الحدود، وهي أمور تشكل تحدياً للعالم بأسره. وهذا يضعنا أمام الضرورة القصوى لبذل الجهود المشتركة من أجل منع الأخطار الأمنية المشتركة، بما يتماشى مع الإجراءات المتخذة من قبل المجتمع الدولي.

ونحن نعلن مجدداً عزم بلداننا على أن تواصل، استناداً إلى أساس قانوني، تطبيق مجموعة التدابير المشتركة لمكافحة الإرهاب الدولي، وكذلك العدوان المرتبط بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي يشكل تهديداً مباشراً لجميع الدول الأعضاء في الرابطة. وسنقوم بتعزيز فعالية وتنسيق العمل الذي تنفذه الوكالات الأمنية، وأجهزة الخدمات الخاصة، وتوفير الدعم الفعال لمركز مناهضة الإرهاب التابع للرابطة. ونحن نرحب بالخطوات المتخذة للوقوف في وجه الهجمة التي يقودها الإرهابيون الدوليون، وبصفة خاصة خطوات من نوع تأسيس قوات جماعية للانتشار السريع، في منطقة الأمن الجماعي لوسط آسيا.

ونؤكد مجددا استعداد بلدان الرابطة للمشاركة بفعالية في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إقامة نظام أممي عالمي قادر على مجابهة التهديدات والتحديات الجديدة.

ونحن نرى في التعاون المتعدد الأطراف بين الدول ذات الاهتمام، في المجالين العسكري والتقني العسكري، بما في ذلك تعزيز نظام الدفاع الجوي الموحد لرابطة الدول المستقلة، مساهمة مهمة في كفالة الأمن.

وسنعمل بجد على تحقيق تسوية عاجلة بالطرق السلمية للصراع المسلح في أقاليم الدول الأعضاء، على أساس معايير ومبادئ القانون الدولي المعترف بها من قبل الجميع، مع الاستفادة القصوى من إمكانيات الرابطة في تحقيق السلام. وإذ ندرك حقيقة الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي، الذي يضطلع بدور هام في عمليات حفظ السلام في منطقة دول الرابطة، نعتزم العمل بجد من أجل توزيع "عبء صنع السلام" بصورة أكثر عدلا، حسب الالتزامات المتعهد بها. ونحن نرى أن من الضروري إنشاء نظام للتعاون على مناهضة الجريمة من قبل بلدان الرابطة، وتركيزه على مكافحة الجريمة المنظّمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، والهجرة غير المشروعة، والاتجار بالأشخاص، وغسل الأموال.

وسواصل إيلاء اهتمام كبير للتعاون فيما يتعلق باحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، وفق مبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها من قبل الجميع، ووثائق الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نلاحظ الحاجة إلى توسيع وتعميق التعاون في المجال الإنساني داخل إطار الرابطة، وفي مجالات التعليم والثقافة والعلوم وتبادل المعلومات، الشيء الذي سيكفل في نهاية المطاف السلام الروحي، والأخلاقي، والصحة الجسدية، للأجيال الناشئة. وتمثل المحافظة على اللغة الروسية ودعمها، كوسيلة للاتصال بين الشعوب، مثار اهتمام عام لدى جميع البلدان المهتمة بعملية التطوير والإدماج داخل إطار الرابطة.

ونحن نعتبر أن مسألة التعاون بين الرابطة المشتركة بين الدول، التي تعمل في منطقة الرابطة، تمثل مسألة ذات أهمية خاصة لمستقبل الرابطة. وفي هذا السياق، من الضروري كفالة أن تكون هذه الرابطة مفتوحة وشفافة تجاه بعضها البعض.

ونحن نؤيد فكرة إيجاد مجال قانوني داخل الرابطة، يستهدف إقامة معايير دولية في مجال العلاقات المشتركة بين الدول، وفي دائرة العلاقات المتبادلة بين الدولة والمواطنين.

وسنسعى إلى تأسيس آلية فعالة لتنفيذ قراراتنا واتفاقتنا داخل إطار الرابطة، مع التركيز على المسؤولية المتزايدة للدول الأعضاء في تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها.

وإذ نؤكد التزامنا بالتنمية النشطة للرابطة، نؤسس جهودنا على عزيمة ملايين الناس الذين تربط بينهم أواصر صداقة تمتد لقرون، وعلى التعاون والمساعدة المتبادلة. وترغب شعوبنا في أن ترى في الرابطة منطقة استقرار وأمن ووثام بين الشعوب، وإقليما يتوفر فيه الاستقرار اللازم للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية، ويحتل المكانة التي تناسبه في المجتمع الدولي.

ونعرب نحن رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، عن عزمنا الراسخ على بذل قصارى جهدنا لكفالة تجسيد هذه التطلعات.
